«الشال»: 178,3 مليون دينار جملة تداولات سوق العقار المحلي في يناير بانخفاض 5,8٪

انخفاض تداولات العقار في يناير بنسبة 5,8٪

تقرير قال تقرير الشال الاقتصادي الاسبوعي حول سوق العقار المحلي في يناير 2010، ان آخر البيانات المتوافرة في وزارة العدل - إدارة التسجيل العقاري والتوثيق - تشير إلى انخفاض طفيف في سيولة سوق العقار، في يناير 2010، مقارنة بما كانت عليه في ديسمبر 2009. فقد بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات نحو 178,36 مليون دينار، وهي قيمة أقل بما نسبته 5,8٪ عن مثيلتها في ديسمبر 2009، حين بلغت نحو 189,4 مليون دينار. وتوزعت تداولات يناير بين نحو 116,44 مليون دينار عقودا ونحو 61,92 مليون دينار وكالات. وتفوقت بيوع القطاع الاستثماري من جملة قيمة البيوع، إذ بلغت قيمة العقود والوكالات نحو 102,5 مليون دينار، أي ما نسبته 57,5٪ من جملة قيمة البيوع، مقارنة بـ 33,1٪ في ديسمبر 2009، عندما بلغت نحو 62,6 مليون دينار، أي أنها حققت ارتفاعا قاربت نسبته 63,7٪. وبلغت قيمة بيوع السكن الخاص نحو 73,3 مليون دينار، أي ما نسبته 41,1٪، مقارنة بنحو 121,3 مليون دينار في ديسمبر 2009، أي أنها حققت انخفاضا قاربت نسبته 39,5٪، عما كانت عليه في شهر ديسمبر الماضي، وتراجعت قيمة بيوع في القطاع التجاري بنسبة ملحوظة قاربت الـ 54٪، عن مثيلتها المسجلة في ديسمبر 2009، كما تراجعت مساهمتها في سيولة العقار، إلى نحو 1,4٪ مقارنة بنحو 2,8٪ في ديسمبر 2009. واوضح التقرير انه عند مقارنة تداولات يناير 2010 بمثيلتها للشهر نفسه من العام الماضية (يناير 2009)، نلاحظ أيضا انخفاضا في نشاط السوق العقاري، إذ تراجعت قيمة هذه التداولات من نحو 201 مليون دينار في يناير 2009 إلى نحو 178,4 مليون دينار في يناير 2010، أي بما نسبته 11,3٪. وطال الانخفاض نشاط القطاع التجاري بنسبة بلغت نحو 97٪، بينما ارتفعت بيوعات نشاطي السكن الخاص والسكن الاستثماري بنسبة بلغت نحو 97,5٪ و30٪، على التوالي. واستحوذ مكونا السكن الخاص والاستثماري، في يناير 2010، على نحو 98,6٪ من سيولة السوق العقاري، مقارنة بـ 57,7٪ في يناير 2009. ونلمس هذا التراجع في نشاط السوق العقاري بمقارنة تداولات آخر 12 شهرا (فبراير 2009 - يناير 2010) بتداولات الفترة (فبراير 2008 - يناير 2009)، فقد بلغ إجمالي قيمة تداولات العقود والوكالات، بين فبراير 2009 ويناير 2010، نحو 1,855 مليار دينار، فيما كان قد بلغ نحو 2,603 مليار دينار خلال الفترة (فبراير 2008 - يناير 2009)، أي أنه تراجع بما نسبته 28,7٪، وطال الانخفاض أنشطة السكن الخاص والسكن الاستثماري والتجاري بنسبة 9,8٪ و30,4٪ و55,9٪ على التوالي، وبذلك نستنتج أن الأزمات المالية تؤثر على قطاع العقار بعد فترة تبلغ نحو 6 أشهر، أي سنة واحدة من الأزمة.

518,5 مليون دينار إيرادات «الوطني» التشغيلية في 2009 بارتفاع 2٪

أشار التقرير إلى أن بنك الكويت الوطني أعلن عن نتائج اعماله، للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009، وهي تشير إلى أن البنك حقق ارباحا بعد خصم كل من حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والضرائب والزكاة بنحو 266,6 مليون دينار، وبارتفاع بلغ نحو 9,1 ملايين دينار، أي بنسبة بلغت نحو 3,5٪ مقارنة بالتراجع المحقق في عام 2008 البالغ نحو 17,6 مليون دينار، أي ما يعادل 6,4٪، عند المقارنة مع عام 2007، وارتفع هامش صافي ربح البنك في نهاية 2009، إلى نحو 38,7٪، بعد أن بلغ نحو 31,2٪ في نهاية عام 2008. ويعود السبب في هذا الارتفاع إلى الإفراج عن بعض المخصصات بنحو 25,2 مليون دينار موزعة على النحو التالي، مخصص خسائر ائتمان محمل (عام) نحو 41,5 مليون دينار عام 2008، متراجعا الى 27,2 مليون دينار في عام 2009، نحو 18,2 مليون دينار مخصص خسائر انخفاض قيمة استثمارات في أوراق مالية في عام 2009 مقارنة مع 22,2 مليون دينار في عام 2008، ومخصص ائتمان محمل (محدد) بنحو 17,1 مليون دينار في عام 2008، متراجعا إلى 10,3 ملايين دينار في عام 2009.

وبين التقرير ان البنك حقق ايرادات تشغيلية بلغت 518,5 مليون دينار وهي ايرادات أعلى بنحو 9,9 ملايين دينار أي ما نسبته 2٪، عما كانت تعليه في العام الذي سبقه (2008) والتي بلغت 508,5 ملايين دينار. وقد جاءت معظم ايرادات البنك التشغيلية من تحقيقه صافي ايرادات فوائد عالية بلغ 376,8 مليون دينار، وهو أعلى بنحو 10,1 ملايين دينار عما كان عليه عام 2008، كما ساهم في ارتفاع الايرادات التشغيلية التحسن في بند صافي الارباح من استثمارات في أوراق مالية، لتصل هذه الارباح إلى 12,9 مليون دينار، مقارنة مع خسائر بنحو 2,1 مليون دينار في عام 2008، وكذلك الارتفاع في بند صافي اتعاب وعمولات بنحو 2,1 مليون دينار أي نحو 2,1٪، وصولا إلى 103,5 في عام 2009 مقارنة مع 101,4 مليون دينار في عام 2008، بينما تراجع بند حصة في أرباح شركات زميلة عندما حقق خسائر بنحو 5,2 ملايين دينار، مقارنة مع أرباح بنحو 7,4 ملايين دينار في العام السابق، وتراجع بند ارباح التعاملات بالعملات الأجنبية بنحو 2,3 مليون دينار، وصولا إلى 27,2 مليون دينار، بعد ان بلغت 29,5 مليون دينار في عام 2008.

وتراجع متوسط تكلفة الفائدة المدفوعة عندما بلغ 1,6٪ في عام 2009، مقارنة بنحو 3,2٪، في عام 2008، مقابل تراجع متوسط الفائدة المقبوضة، والذي بلغ نحو 5,8٪، في عام 2009، مقارنة بنحو 7,2٪ في عام 2008.

هذا وتشير الأرقام الى تراجع في نسبة مخاطر السيولة، حيث بلغت نحو 77,3٪، بعد أن كانت في نهاية عام 2008 نحو 80,3٪ في حين بلغ معدل مخاطر الفائدة نحو 89 مرة، وهو معدل ادنى من نظيره للعام 2008، والذي كان عند 92 مرة. من جانب آخر، ارتفع اجمالي اصول البنك، ليصل إلى ما قيمته 12907,3 ملايين دينار بزيادة تجاوزت 933,9 مليون دينار، ونسبتها 7,8٪ بالمقارنة مع جملة الاصول في نهاية العام الذي سبقه حين بلغت نحو 11973,3 مليون دينار. ويعزى جانب من هذا الارتفاع الى تنامي قيمة استثمارات في شركة زميلة بنسبة 203,9٪، اي نحو 260,2 مليون دينار. أما فيما يتعلق بإجمالي الاصول الحكومية فقد ارتفعت بنحو 53,1 مليون دينار، أي بما نسبته 8,4٪، لتصل الى نحو 687,2 مليون دينار، مقابل 634 مليون دينار، في نهاية عام 2008، والسبب الرئيس في هذا الارتفاع هو حصيلة سندات بنك الكويت المركزي، والتي بلغت 281,5 مليون دينار بعد ان كانت في نهاية عام 2008 نحو 156,9 مليون دينار، أي انها حققت ارتفاعا بما نسبته 79,4٪، وشراء اذونات خزينة حكومة الكويت بنحو 32,5 مليون دينار في عام 2009، بينما تراجع بند سندات خزينة حكومة الكويت بنحو 21,8٪ وصولا الى 373,2 مليون دينار مقارنة بنحو 477 مليون دينار في عام 2008.

وقد أعلن بنك الكويت الوطني عن رغبته في توزيع ارباح نقدية بنسبة 40٪، على سعر السهم الاسمي، أو نحو 118,9 مليون دينار، وتوزيع 10٪ اسهم منحة (مقابل توزيع نقدي بلغ 45٪ واسهم منحة 10٪ في عام 2008)، وفي الوقت نفسه اعلن عن رغبته في زيادة رأس المال بـ 10٪ وبسعر 100 فلس + 400 فلس علاوة اصدار وبمبلغ إجمالي يجمعه من مساهميه بحدود 148,7 مليون دينار، ولا نرى معنى لتبادل النقد مع المساهمين، أي إعطاءهم والأخذ منهم، وربما كان توزيع اسهم منحة بالمبلغ افضل.

يجريها مجلس رجال الأعمال بالبلدين وتستهدف فتح أسواق اقتصادية جديدة

مفاوضات فرنسية ـ كويتية لتنفيذ مشروعات استثمارية وتأسيس بيتك ـ فرنسا وتبادل منتجات نفطية

توجهات بتأسيس شركات كويتية ـ فرنسية لتنفيذ مشروعات الخطة الخمسية التنموية

محمود فاروق

كشف الرئيس التنفيذي لبنك بي ان بي باريبا بالكويت ونائب رئيس مجلس الاعمال الفرنسي آلان لامارليرا عن المفاوضات التي يجريها رجال اعمال فرنسيون وكويتيون من اجل تطوير الاداء التجاري والاقتصادي بين البلدين عبر مشروعات استثمارية متبادلة بين البلدين، مبينا ان تحسن الوضع التجاري يعتمد بشكل اساسي على طبيعة العمل في البلدين والنواحي المستهدفة اقتصاديا وتجاريا.

وأشار لامارليرا في تصريحات صحافية عقب انعقاد مؤتمر مجلس رجال الاعمال الفرنسي الى النشاط التجاري بين البلدين الذي يشهد تطورا ملحوظا خلال الفترة الماضية عبر تبادل المنتجات النفطية والكماليات والاكسسوارات المتنوعة في مختلف البلدان.

واضاف ان حجم العمالة الكويتية في بنك بي ان بي باريبا بلغ 95٪، لافتا الى ان البنك يتواجد بالسوق الكويتي فيما يقارب 35 عاما. من جانبه، قال وزير الخارجية الفرنسي الاسبق هرفي دوشاريت ان اهم اهداف المجلس وزيارته الى الكويت تركز في فتح المجالات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وتقوية العلاقات خلال الفترة المقبلة، واضاف انه يستهدف اقامة معرض في فرنسا يهتم بالعلاقات الاقتصادية بين فرنسا وكل الدول الخليجية.

وأشار دوشاريت الى لقائه مع رئيس غرفة التجارة والصناعة - الكويت علي الغانم الذي كان مثمرا - حسب قوله - حيث تمت مناقشة توطيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وأفاد بأن لقاءه مع الرئيس التنفيذي لـ «بيتك» محمد العمر كان مجديا، حيث تناول تعزيز الجهود الرامية لدخول بيت التمويل الكويتي للسوق الفرنسي، معربا عن امله في اتخاذ خطوة قريبة بهذا الشأن، لاسيما مع تواجد جالية كبيرة من المسلمين الراغبين في التعامل مع البنوك التي تعمل وفق الشريعة الاسلامية.

بدوره، قال الامين العام للغرفة التجارية العربية - الفرنسية د.صالح الطيار ان الغرفة تقوم بجهد كبير لتفعيل الانشطة الاقتصادية بين كل الدول العربية والشركات الفرنسية من خلال المؤتمرات التي تساهم في التعريف بالجوانب التجارية المختلفة في البلدان الخليجية والعربية، مشيرا الى ان الغرفة تبذل جهدا لتفعيل الجوانب الاقتصادية بين فرنسا والبلدان العربية.

وأوضح الطيار ان الغرفة العربية - الفرنسية عملت على تعريف الشركات الفرنسية الكبرى بالسوق الكويتي خلال الفترة الحالية، لاسيما مع توجه الكويت لتنفيذ الخطة الخمسية التنموية التي أقرها مجلس الامة.

وأشار الطيار الى ان عددا كبيرا من المؤسسات الاقتصادية في الدول الاوروبية وفرنسا مهتمة بالمشاركة الفعالة في تنفيذ مشروعات الخطة المطروحة في السوق الكويتي، لاسيما النفطية والتي تخص قطاعات الطاقة.

لقطة جماعية خلال مفاوضات الجانب الفرنسي مع نظيره الكويتي (محمد ماهر)

مجلس رجال الأعمال الفرنسي بالكويت

تم انشاء مجلس رجال الاعمال في عام 2006 وهو منظمة غير ربحية هدفها تقوية العلاقات التجارية بين فرنسا والكويت، ومن اجل تحقيق هذا الهدف يقوم المركز بتوفير المعلومات لاعضاء المجلس ذلك اما عن طريق عقد اجتماعات دورية او اقامة ندوات ذات طابع قانوني او اقتصادي، والحرص على مقابلة رجال وسيدات العمل من خلال دعوتهم في مناسبات رسمية وغير رسمية والعمل على تطوير اعضاء المجلس وتوفير معلومات اساسية للشركات الفرنسية المهتمة بالسوق الكويتي وكذلك دعم الاستثمار في فرنسا.

ويقوم المجلس في أول يوم اثنين من كل شهر بالاجتماع على مائدة افطار وتقام خلاله ندوة يتم اختيار موضوعها بعناية كما يقوم المجلس بترتيب اجتماعات مختلفة لمواضيع تهم المجتمع الاقتصادي، فمثلا سيتم تحضير ندوة في شهر ابريل القادم عن المخاطرة وذلك بالتعاون مع منظمة الصادرات الفرنسية وفي بداية شهر مايو القادم ندوة عن العقارات في فرنسا وكل ما يختص بها.

تشمل «الذهب والمجوهرات الثامن» و«الربيع الاستهلاكي» و«المعرض الثاني لمكافحة الإرهاب»

الدهيم: أرض المعارض الدولية تتهيأ لاحتضان 3 معارض كبرى متخصصة خلال فبراير الجاري

باسمة الدهيم

تحتضن ارض المعارض الدولية بمشرف خلال شهر فبراير الجاري 3 معارض متخصصة بينها معرضان تجاريان متخصصان دأبت على ترتيبهما واقامتهما شركة معرض الكويت الدولي يمثل احدهما حدثا تجاريا مهما تترقبه سنويا الاوساط التجارية في البلاد فيما يهتم الثاني بالقطاع الاستهلاكي المحلي والدولي والثالث يعنى بتجهيزات الشرطة وسبل مكافحة الارهاب. وبهذه المناسبة تقول مديرة ادارة التسويق والعلاقات العامة لشركة معرض الكويت الدولي باسمة الدهيم ان اول المعارض التي ستحتضنها ارض المعارض الدولية خلال الشهر الجاري هو معرض «الذهب والمجوهرات العالمي الثامن» الذي تقام انشطته تحت رعاية وزير التجارة والصناعة احد الهارون وتنطلق انشطته بحضوره في الخامس عشر من الشهر الجاري بمشاركة حشد كبير من الشركات المحلية والدولية التي جاءت من الولايات المتحدة الاميركية وايطاليا وسنغافورة والهند وتايلاند والمملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة ولبنان وجمهورية مصر العربية.

وتتابع الدهيم تصريحاتها مشيرة الى الدعم الذي تقدمه وزارة التجارة والصناعة ووزارة المالية للمعرض مؤكدا ان الدعم الكبير الذي يلقاه المعرض سنويا من الجهات الرسمية يساعد بشكل ملموس في النجاحات التي يحققها والتطور الذي يطاله سنة بعد اخرى. وتقول الدهيم ان وزارتي «التجارة والصناعة» و«المالية» ممثلة في الادارة العامة للجمارك تؤمنان بالدور الذي يلعبه معرض الذهب والمجوهرات العالمي سواء على صعيد تحريك نشاط قطاع من اهم القطاعات التجارية في البلاد او من حيث وضع الكويت على خارطة المعارض الدولية الشهيرة.

اما المعرض المتخصص الثاني الذي سيقام على ارض المعارض الدولية خلال الفترة من 18 الى 27 فبراير الجاري فهو معرض الربيع الاستهلاكي حيث يستقطب المعرض مشاركات دولية من مصر وسورية وباكستان والصين والهند وتستعرض الشركات المشاركة الهدايا والتحف والاكسسوارات المنزلية والعطور وادوات التجميل.

اما ثالث المعارض التي ستقام بأرض المعارض الدولية بمشرف خلال شهر فبراير الجاري فهو المعرض الثاني للدفاع ومكافحة الارهاب وتجهيزات الشرطة Protex Kuwait 2010 والذي ترتبه وتنظمه مجموعة بست اكسبو خلال الفترة من 2/28 الى 2010/3/2 بالصالة رقم 7 حيث تضم المعروضات احدث التجهيزات العسكرية من معدات وآليات واسلحة خفيفة وألبسة عسكرية وتجهيزات الشرطة من معدات واسلحة وألبسة وتكنولوجيا مكافحة الارهاب الى جانب شركات بناء وتجهيز المعسكرات.

الزياني للسيارات وZD Salah Zamani وABRASSCO ترعى معرض كنوز للمجوهرات والساعات الفخمة

تشارك كل من شركة الزياني للسيارات، وشركة ZD Salah Zamani وشركة ABRASSCO في رعاية معرض كنوز للمجوهرات والساعات الفخمة.

وبهذه المناسبة قال مدير التسويق في الشركة نادر جابر: «ان المشاركة في هذا المعرض تعكس حرص الشركة على إطلاع عملائها ومختلف المهتمين بشؤون السيارات الرياضية والفخمة على أحدث وأجمل الطرازات المطروحة سواء من قبل شركة مزيراتي (Maserati) الفخمة أو سيارات جاكوار (Jaguar) الأنيقة، والتي تلقى طرازاتهما إقبالا كبيرا من قبل العملاء في الكويت.

وأضاف جابر: «حرصا منها على التفاعل مع الجمهور، ستقوم الزياني للسيارات بعرض سيارة مزاراتي كواتروبورتيه أس، وهي من فئة سيارات السيدان ذات المظهر المختلف كليا والخطوط الهندسية الرائعة والمزودة بأحدث التقنيات، ويتألف محركها من 8 اسطوانات V8 سعة 4,7 ليترات، مع ناقل حركة أوتوماتيكي من 6 سرعات تم تطويره بالتعاون مع ZF، وتم تصميم المحرك الجديد بغطاء يطغى عليه اللون الأحمر بهدف إضفاء المزيد من الحيوية والديناميكية على أداء السيارة.

بدوره قال المدير العام في شركة ZD Salah Zamani Design للتصاميم الداخلية والتخطيط للأعراس صلاح زماني ان الشركة ستشارك بقوة في أنشطة المعرض، لافتا إلى ان هذه المشاركة تعد عنصرا مكملا للمنتجات والخدمات المطروحة في المعرض.